# رؤية المؤتمر وحلفائه حول النظام الإداري للدولة اليمنية

**قدم المؤتمر الشعبي العام وحلفائه، الى فريق بناء الدولة المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل- السبت- رؤيتهم، حول النظام الإداري الجديد للدولة اليمنية.**

**وناقش فريق عمل بناء الدول باستفاضة الرؤية بغية التوصل إلى رؤية تعبر عن مؤتمر الحوار الوطني بشأن النظام الإداري الجديد للدولة اليمنية، حيث تناولت رؤية المؤتمر وحلفائه بالعرض والتحليل النظام الاداري الانسب لليمن واعتماد اللامركزية الادارية والمالية.**

**وخلصت الرؤية إلى جملة من المقترحات حول النظام الإداري الذي ينبغي اختياره لليمن وبحيث يلبي تطلعات الشعب اليمني.**

**«الميثاق» نشر ملخص رؤية المؤتمر الشعبي العام وحلفائه المقدمة الى فريق عمل بناء الدولة بمؤتمر الحوار الوطني:-**

بسم الله الرحمن الرحيم
الجمهورية اليمنيـــة
مؤتمر الحوار الوطني
رؤية المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه

**النظام الإداري:**

الجمهورية اليمنية دوله اتحاديه لامركزية، تقسم إداريا إلى عدد من الأقاليم تديرها حكومات محلية.

## 1 ملخص الرؤية

تتمثل رؤيـة المؤتمر الشعبي العام وحلفاؤه في موضوع شكل الدولة والنظام الاداري فيما يلي:

الجمهورية اليمنية دولـه اتحادية لامركزية، تقسم اداريـا الـى عـدد من الأقاليم تديرها حكومات محلية، وتتمتع بالآتي:

- يكون لكل اقليم شخصيته الاعتبارية كجزء من الجمهورية اليمنية.
- يكون لكل إقليم استقلال مالي وإداري، استقلالا اصيلا كاملا، مصدره دستور الجمهورية اليمنية والسلطة التشريعية.
- يكون لكل اقليم حكومة محلية ، تضطلع بـإدارة شئون الاقليم المالية والإداريـة والأمنية تخطيطا وتنفيذا وإشرافا وتوجيها ورقابة، ولها سلطة اصدار القرارات واللوائح حسب ما تتطلبه المصلحة العامة وخصوصية كل اقليم بما لا يتعارض مع الدستور.
- نقل الصلاحيات المركزية ذات الطابع المحلي الى الأقاليم.
- جميع الموارد تتبع الأقاليم باستثناء الموارد والثروات الطبيعية السيادية فتتبع الحكومة المركزية.

## 2 الأهداف المنتظرة من تطبيق هذه الرؤية

إن الانتقال الى اللامركزية الاقليمية المالية والإدارية من شأنه تحقيق الاهداف الآتية:

- **إشراك المواطنين في إدارة شئونهم المحلية الأمر الذي يساهم في تدعيم النهج الديمقراطي السليم على المستوى المحلي.**
- **تطبيق اللامركزية الإقليمية المالية والإدارية يحقق للأقاليم نوع من الاستقلال الذاتي دون المساس بالوحدة السياسية للدولة.**
- **تقوية البناء الاجتماعي للدولة عن طريق تحقيق مبدأ المشاركة الشعبية بين الأفراد بتوزيع القوى الإيجابية بها بدلاً من تركيزها في العاصمة.**
- **التعاون المثمر بين النشاط الحكومي والنشاط الشعبي .**
- **الربط بين الأجهزة المركزية والأجهزة المحلية والتكامل فيما بينها.**
- **القضاء على البيروقراطية التي تلازم النظام المركزي.**
- **قرب المواطنين من مصدر اتخاذ القرار وبالتالي تأثيرهم فيه.**
- **مراعاة الظروف المحلية عند تقديم الخدمات.**
- **دفع المواطنين للعمل لتنمية وتطوير وحداتهم المحلية.**
- **المساهمة الفعالة للمواطنين في الحفاظ على الأمن والنظام والقانون.**
- **حصول الأفراد على احتياجاتهم المحلية وإشباع رغباتهم.**
- **تحقيق التكامل الاقتصادي وتنمية الموارد المحلية.**
- **تحقيق العدالة في توزيع الثروة والسلطة.**

## 3 الأسس والمعايير التي يجب الأخذ بها عند إجراء التقسيم الإداري الجديد

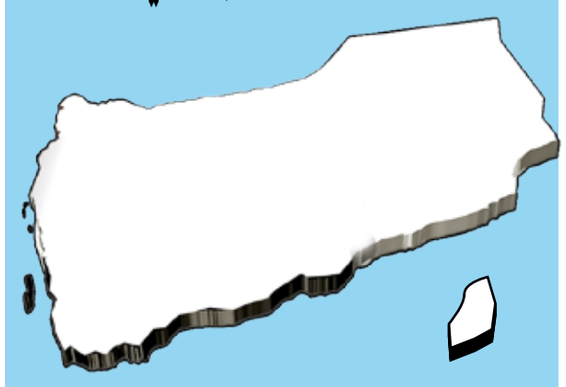

ينبغي أن لا تقوم الأقاليم الجديدة على أسس جهوية أو طائفية وان يعزز التقسيم الجديد روح الانتماء للوطن اليمني.

- ان يعكس التقسيم الإداري الجديد التوازن الجغرافي والسكاني والاقتصادي؛ وان يحقق التكامل الاقـتـصـادي بين الأقاليم، وان يؤدي إلى تنمية الموارد الذاتية للأقاليم والوطن بشكل عام.
- يتم اتـخـاذ الـتـدابـيـر التشريعية والمؤسسية للانتقال الى اللامركزية والنظام الاداري الجديد خلال فترة انتقالية مدتها من ( ) سنوات على الأقل من تاريخ الاستفتاء على الدستور.
- لآ يحق لأي إقليم المطالبة مستقبلا بالانفصال تحت أي مبرر كما لا يحق له اتخاذ أي اجراءات تؤدي الى تفكيك وحدة الدولة.

والله الموفق،،

**البرلمان يمهل الداخلية 4 أيام لضبط المعتدين على النائب حاشد وجرحى 2011م**

# البركاني: نستغرب مماطلة باسندوة علاج الجرحى وهومن طلع على أكتفهم

كتب:نبيل عبدالرب

أمهل مجلس الـنـواب الحكومة إلى يوم الأربعاء القادم لإلزام وزير الداخلية بتسليم جنود إلى النيابة العامة متهمين بالاعتداء على النائب احمد سيف حاشد ومعتصمين آخرين أمام مقر رئاسة الوزراء.

وفي جلسة السبت دخل النائب أحمد سيف حاشد قاعة البرلمان مطوقاً بسلاسل حديدية احتجاجاً على عدم تسليم الداخلية جنوداً للقضاء أثبت تقرير برلماني أنهم اعتدوا على حاشد وأكثر من عشرين معتصماً من جرحى أحداث ٢٠١١م أمام مبنى الحكومة في فبراير الفائت.

ودان تقرير برلماني - أعدته لجنة خاصة - الاعتداء على حاشد والمعتصمين، موصياً الحكومة بتسليم الجناة، وتفعيل الحصانة القانونية لأعضاء مجلس النواب.

وبهذا الخصوص قال رئيس كتلة المؤتمر الشعبي الـعـام الشيخ سلطان البركاني إن الحكومة يُفترض ان تنتصر لقضايا النائب «حاشد» والمعتصمين ..مستغربا مماطلة الحكومة في معالجة أولئك الجرحى الذين أشار إلى أن رئيس الحكومة محمد با سندوة ووزير الداخلية عبدالقادر قحطان صعدا على أكتافهم..

من جهة ثانية رفض النواب تعديلاً حكومياً على قانون الجامعات يقضي بانتخاب القيادات الأكاديمية في الكليات والجامعات الحكومية، وحيال ذلـك انسحب أعضاء كتل الاصلاح احتجاجاً على هذا الرفض، وبالمقابل طالب نـواب في كتلة المؤتمر إعـادة التعديل للحكومة حتى تتقدم بتعديلات على ما قالوا الكثير من السلبيات في القانون النافذ.

مـن جانبه قـال النائب عزام صلاح إنه من الواجب عـلـى الـحـكـومـة تقديم تعديلات تعالج سلبيات قانون الجامعات وقانون التعليم العالي.

وبـــدوره قـــال الـنـائـب عبدالرحمن مـعـزب: إن إقحام السياسة الحزبية سيحول الـجـامـعـات إلى ساحات للصراع في إشارة إلى محاولة بعض الأحزاب السيطرة على الجامعات.

أما النائب بسام الشاطر فأشار الى أن المدرس الجامعي يخضع لشروط الوظيفة العامة، مستغرباً دعم نواب المشترك للانتخابات في الجامعات بينما يسيطر شخص واحد على اتحاد طلاب اليمن منذ عشر سنوات رغم تخرجه، بسبب سيطرة الحزب الذي ينتمي إليه على الاتحاد.

**عبدالرحمن معزب: إقحام الحزبية في الجامعات سيحولها إلى ساحات للصراع**

**بسام الشاطر :نستغرب دعم المشترك للانتخابات في الجامعات بينما يسيطر شخص على اتحاد الطلاب منذ سنوات**

**عزام صلاح : على الحكومة تقديم تعديلات تعالج سلبيات قانون الجامعات**